

يعني النسخة لها فعل الفاعل وهو الذي ينقص بالتسوية غيرها
 واما الاصححة فهي اسم للفعل المصححي بها وفي معنى النسخ الاصححة
 باسقاط الواو **قوله** سنة مؤكدة اي في حقنا واجته في حقه صلواته
 عليه وسلم فهو افضل من صدقة التطوع لسبب بالغ عاقل محر
 ولو ببعضها ملكها ان يادة على موه في يوم العيد وايام المنتهين
 الثلاثة وتسن للمكاتب بان سيدة لانها تترجم ويحصل
 ثوابها لمن فعلها ولو فقيرا ومن اهل البوادي او امة **قوله** على
 الكفاية اي لغرض المنزلة والافسنة عين **قوله** من اهل بيت
 اي بشرط ان تكون نفقتهم واحدة وثوابها خاص بالفاعل
 والمحصل لغرض سقوط المطلب فقط وفي كلام العلامة الرضا
 ما يوافق ظاهر كلام الترمذ من حصول الثواب للجميع واجعه **قوله**
 الا بالندرة وكذا بقوله هذه اصححة او جعلتها اصححة وان
 جهل ذلك وليس لمن يقع عنه ان لا يزال شيئا من شعوره
 او ظفوه في عشرين الحجة ولو في نحو يوم الجمعة مثلا حي
 يصحح وليس دجها للرجل بنفسه وبغيره التوكيل فيه
 ولين وكل ان يشهد بها لقوله صلى الله عليه وسلم لفاطرة
 رضى الله عنها فومي الى اصحبتك فاستهدمها فانه باول
 فطرة من ومها يغفر لك ما سلف من ذنوبك رواه الحاكم
قوله ماله سنة اي ما لم يجزع مقدم لسانه قبلها فان اجزع
 قبل تمامها بان وقع مقدم اسنانه اجزا على الراح والحكمة
 في تخصي هذه السنن بالاجزا ان الحيوان المذكور لا يبلغ
 الا بقول اهل الخبرة والتجربة وكل عند بلوغه والمعنى في بيان
 هذه الاسنان لا يحتمل انثاها وينزاد كوهما قبل ذلك

فوله

قوله وطعن في الثانية هو ان لم يتم السنة وان لم يجزع وكذا
 ما بعده وانما ذكره المصنف افادة ان هذه الاسنان تحديدية
 وعلم من اقتضاه على النعمانية لا يجزي غيرها من الحيوانات
 وهو كذلك وكلام المصنف شامل للذكر والانثى والاحتش
 وهو كذلك لانه لكن الذكر افضل ان لم يكن نزوانه ولانها لا يجزي
 افضل وبه يجمع بين الكلامين المتناقضين من بتفضيل
 الذكر على الانثى وعكسه **قوله** وتجزى البدنة وهي الواحدة
 من الابل بذكر كان او انثى او حنثى **قوله** قال في التتمة
 ليس من الحيوانات حنثى الا الادمي والابل قال النووي
 وقد يكون في القرعاني من اتق به يوم عرفة سنة اربع
 وسبعين وسماية وقال عيني بقية حنثى اذ ذكرها ولا
 فوج وانما لها حق عند ضرعها يخرج منه فضلاتها فهل
 تجزى اصححة او لا فقلت له لا تجزى امان تكون ذكرا
 واما ان تكون انثى وكلاما مجزى في الاصححة وليس فيه
 ما يقتضيه الخبر **قوله** عن سبعة اي سبعة اشخاص او سبعة
 بيوت ولو حكم ليحل في ذلك شخص طلب منه شئ يشاه
 لاسباب مختلفة كتمتع وفزاة وغيرهما قال العلامة
 ابن قاسم ويظهر فيها لو قصد السعة الاصححة مثلا وجوب
 التصدق من حصنة كل منهم لانها بمنزلة تسيم اصلا ولو كان
 احدهم ذميا لم يتدح فيما قصده غيره من الاصححة او غيرها
 ولو اشترى اكثر من سبعة في بيع لم تكن عن واحد منهم
قوله في التتمة ليس قيدا حتى لو اشترى جزارا ومصححي اجزات
 المصححي عن الاصححة وان باع الجزر حصته وقال شيخنا هو لقيتيد